الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/38/SGP/1

الجمعية العامة

Distr.: General
11 February 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة والثلاثون
3-14 أيار/مايو 2021

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16*

سنغافورة

* صدرت هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ثانياً – نهج سنغافورة إزاء حقوق الإنسان 3

ثالثاً – في الاتحاد قوة – رسم مستقبل سنغافورة القائم على الشراكة 4

رابعاً – المنهجية 4

خامساً – بناء مجتمع جامع 4

سادساً – مجتمع متماسك 15

سابعاً – مجتمع قادر على التكيف 20

ثامناً – خاتمة 25

المرفق

رد سنغافورة على استبيان مشترك أعده المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بعنوان "حماية حقوق الإنسان أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها"

أولاً- مقدمة

1- مع أن سنغافورة قطعت شوطاً طويلاً منذ نيلها الاستقلال عام 1965، ما زالت تواجه تحديات وجودية. فنحن الدولة المدينة الوحيدة التي تضطلع بالوظائف الكاملة للبلدان ذات السيادة، وذلك رغم افتقارنا إلى أراض داخلية وموارد طبيعية. وقد جلب عام 2020 تحدياً غير مسبوق هو تحدي جائحة كوفيد-19 (المشار إليها فيما يلي باسم "الجائحة") التي أسفرت عن تحديات فريدة من نوعها بسبب موقعنا كمدينة متصلة بالعالم. ومع ذلك، أدت سنغافورة أداء جيداً وفقاً للمعايير الدولية.

ثانياً- نهج سنغافورة إزاء حقوق الإنسان

2- من أجل فهم نهج سنغافورة إزاء حقوق الإنسان، لا بدّ من فهم السياق الذي توجد فيه سنغافورة. فنحن دولة مدينة ذات مساحة صغيرة مكتظة بالسكان ومتعددة الأعراق. فعدد سكان سنغافورة يبلغ 5,69 مليون نسمة تقريباً ويصل عدد مواطنيها إلى 3,52 مليون مواطن من بينهم 75,9 في المائة ينحدرون إثنياً من أصل صيني، و15 في المائة من أصل مالايي، و7,5 في المائة من أصل هندي، ويندرج 1,6 في المائة منهم في فئة "الآخرين". ويصل عدد المقيمين الدائمين إلى 0,52 مليون شخص. أما الباقون البالغ عددهم 1,64 مليون شخص، فهم من الأجانب الذين يعملون عملا طويل الأجل أو الذين لديهم تصاريح لزيارة البلد. كما أن 16,8 في المائة من المواطنين تتجاوز أعمارهم 65 سنة. ووفقاً لدراسة بيو الاستقصائية التي أجريت في عام 2014، تعدّ سنغافورة البلد الذي يتسم بأكبر تنوع ديني في العالم. ولطالما شكّلت الأمة بالنسبة إلينا تحدياً يتمثل في توحيد مجتمعات متعددة في شعب واحد. ولا يزال تحقيق التنمية وإيجاد الفرص لشعبنا أمرين ذوي أهمية وجودية. ونحن نعمل باستمرار للحفاظ على الوئام والمساواة بين الأشخاص في ظل هذا التنوع السكاني.

3- ويقوم نهج سنغافورة إزاء حقوق الإنسان على مبدأين. أولاً، لا توجد حقوق الإنسان بمعزل عن محيطها، فيجب أن تؤخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل بلد، بما يشمل سياقه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي. ثانياً، إن سيادة القانون شرط لازم وركن أساسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعلينا، مثل بلدان العالم أجمع، أن نوازن بين حقوق الأفراد والمجتمع. ويجب أن نقاوم دون كلل الخطابات التي تدعو إلى تغليب مجموعة على أخرى وألا يغيب عن بالنا أن القوى البدائية المتمثلة في العرق واللغة والدين هددت بتقطيع أوصال مجتمعنا في السنوات التي شهدت تأسيس بلدنا[1]. ومن ثم، قرر قادتنا بناء مجتمع يستوعب جميع المجموعات الإثنية ويعترف بجميع الأديان على قدم المساواة. ونحن نحترم حقوق الإنسان الأساسية المكرسة في دستورنا والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لدعم بناء مجتمع جامع ومتماسك.

4- ويتمثل أحد التحديات الإنمائية الأخرى التي ظهرت منذ البداية في بناء الركائز الأساسية لمجتمع فاعل – وهي الرعاية الصحية والإسكان والتعليم. فعلى مر العقود، عكفنا على بناء نظام للرعاية الصحية يكون متينا ذا نوعية جيدة وتكلفة معقولة. ويملك أكثر من 90 في المائة من السنغافوريين منازلهم، وكثير منهم ينتفعون بمساكن عامة مدعومة وجيدة النوعية. وأنشأنا أيضاً نظاماً تعليمياً قوياً يحظى بالثناء على الصعيد الدولي.

ثالثاً- في الاتحاد قوة – رسم مستقبل سنغافورة القائم على الشراكة

5- لقد "اختبرت" الجائحة قدرة جميع البلدان على "تحمل الضغوط" سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وأظهرت الجهود التي بذلتها سنغافورة للتصدي للجائحة أننا نملك رأس المال الاجتماعي اللازم للخروج من هذه المحنة أشدَّ قوة مما كنا ولمواجهة الأزمات في المستقبل. واتخذت سنغافورة إجراءات حاسمة، منها أنها أنشأت في أيار/مايو 2020 فرقة العمل المعنية بسبل الخروج من المحنة بزخم أقوى، بغية تحديد الفرص التي ستتاح في عالم ما بعد جائحة كوفيد. وتماشياً مع حركة "سنغافورة يداً في يد"، نعمل أيضاً على توسيع نطاق المساحات المشتركة وزيادة عددها، سواء في العالم الحقيقي أو الافتراضي، من أجل المشاركة والتفاعل الراميين إلى تعزيز الشمول والتماسك وقدرة المجتمع على التكيف. ونظمت الحكومة أيضاً سلسلة من الحوارات بشأن سبل الخروج بزخم أقوى من المحنة فسحت المجال أمام السنغافوريين لتبادل آمالهم وخططهم فيما يخص بناء مجتمع أكثر رعاية وتماسكاً وأقدر على التكيف لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19.

رابعاً- المنهجية

6- تتيح عملية الاستعراض الدوري الشامل الفرصة لسنغافورة لتقييم التقدم الذي أحرزته، وتحديد التحديات، والاستماع إلى آراء الآخرين، وإشراك المواطنين والمجتمع المدني في الجهود المبذولة للمضي قدما في مجال حقوق الإنسان. وبعد عملية الاستعراض الدوري الشامل الأولى التي أجريت في عام 2011، أيدت سنغافورة كلياً أو جزئياً 84 توصية من أصل 112 توصية. وبعد عملية الاستعراض الدوري الشامل الثانية التي أجريت في عام 2016، أيّدنا كلياً أو جزئياً 125 توصية من أصل 236 توصية. وتتولى لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بحقوق الإنسان تتبّع واستعراض تنفيذ توصياتنا. ويصف هذا التقرير تنفيذ التوصيات التي قبلتها سنغافورة كلياً، والتطورات الهامة في مجال السياسات منذ الاستعراض الثاني، ولكن فقط على سبيل المثال لا الحصر بسبب القيود المفروضة على حجم التقرير.

7- وعملت الحكومة على إشراك المجتمع المدني في المسائل التي أثارها. وأجرت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان ثلاث جولات من المشاورات مع منظمات المجتمع المدني بشأن مسائل مواضيعية حرصاً على إشراك ممثّل عن منظمات المجتمع المدني في القضايا التي يتناولها هذا التقرير.

خامساً- بناء مجتمع جامع

8- نسعى إلى بناء دولة يستفيد فيها كل مواطن من تقدّم المجتمع، بغض النظر عن عرقه أو دينه أو مستوى دخله. ونواصل الجهود التي نبذلها لتهيئة بيئة مواتية تتاح فيها لجميع السنغافوريين فرص متساوية للتقدم والإسهام بإمكاناتهم الكاملة، مع تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان حقوق الأفراد. ويركّز نهجنا على تحقيق نتائج إيجابية تبقى على مرّ الأجيال القادمة.

ألف- الأطفال والشباب (التوصيات 35 و36 و38 و39 و40 و41 و58 و59 و98 و149 و174 و175 و223)

9- أطفالنا وشبابنا هم مستقبلنا، ورفاههم في غاية الأهمية بالنسبة إلينا. وقد أيدت سنغافورة التوصيات 35 و36 و38 و39 و40 و41 و58 و59 و98 و149 و174 و175 و223. وتتعهد سنغافورة تعهداً كاملاً بتحقيق التزاماتها المعقودة بموجب اتفاقية حقوق الطفل، وقدّمت تقريرها الجامع للتقريرين

الدوريين الرابع والخامس (CRC/C/SGP4-5) إلى لجنة حقوق الطفل في عام 2019. وننظر بجدية في تعليقات اللجنة ونحن نواصل حماية مصالح أطفالنا الفضلى وتعزيزها. وتتخذ سنغافورة الخطوات اللازمة للوفاء بمتطلبات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. ويرد أدناه بيان لبعض تدابير الحماية التشريعية المعزّزة التي ترمي إلى مكافحة بغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية.

10- تعزيز التشريعات لحماية الأطفال والشباب. ترد حقوق الطفل والتدابير الرامية إلى حمايتهم في قانون الأطفال والشباب، وميثاق المرأة، وقانون العقوبات. وقد عدّلنا قانون العقوبات في عام 2019 لتعزيز حماية الأطفال والشباب من الاستغلال الجنسي. وعلى وجه الخصوص، أدخلنا ما يلي:

(أ) جرائم ترمي إلى تجريم إنتاج مواد الاعتداء على الأطفال وتوزيعها والإعلان عنها وحيازتها؛

(ب) جرائم ترمي إلى تجريم الاتصال الجنسي مع قاصر أو النشاط الجنسي أمام قاصر؛

(ج) جريمة تتعلق بممارسة نشاط جنسي استغلالي مع قاصرين تتراوح أعمارهم ما بين 16 عاماً و18 عاماً؛

(د) عقوبات مشددة على بعض الجرائم المرتكبة ضد الأطفال دون سن 14 سنة.

11- وأقر البرلمان تعديلات على قانون الأطفال والشباب من أجل رفع الحد الأدنى لسن الطفل أو الشاب الذي يحتاج إلى الحماية أو إعادة التأهيل من أقل من 16 سنة إلى أقل من 18 سنة.

12- حماية الضحايا من الأطفال. لقد شدد قانون إصلاح العدالة الجنائية لعام 2018 على ضرورة معاملة نظام العدالة الجنائية للأطفال الضحايا والشهود بما يراعي صدماتهم النفسية واحتياجاتهم. فبات القيام عمداً بنشر معلومات تتيح كشف هوية صاحب الشكوى أو الضحية المزعومة في حالات الاعتداء على الأطفال عملاً إجرامياً. ويجب تقديم أدلة الضحية المزعومة في جلسات سرية أثناء المحاكمات الجنائية المتعلقة بقضايا الاعتداء على الأطفال، ما لم يختر المعني خلاف ذلك. ويجوز السماح للضحايا المزعومين في قضايا الاعتداء على الأطفال بالإدلاء بشهاداتهم خلف شاشة مادية.

13- إتاحة بداية حسنة لكل طفل في مقتبل الحياة. لقد زاد إنفاقنا السنوي على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ثلاث مرات من 360 مليون دولار سنغافوري تقريباً (273 مليون دولار أمريكي) في عام 2012 إلى بليون دولار سنغافوري (759 مليون دولار أمريكي) في عام 2018، وسيتضاعف إلى أكثر من بليوني دولار سنغافوري (1,52 بليون دولار أمريكي) في السنوات القليلة القادمة. ونستمرّ في تحسين فرص الحصول على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة سعياً إلى تهيئة أجواء تتيح تكافؤ الفرص أمام أطفال الأسر المنخفضة الدخل. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2020، يجوز للأسر العاملة ذات الدخل المنخفض أن تدفع 3 دولارات سنغافورية فقط (2,30 دولار أمريكي) شهرياً لرعاية أطفالها لمدة يوم كامل أو دولاراً سنغافورياً واحداً (0,76 دولار أمريكي) شهرياً لخدمات رياض الأطفال في مدارس التعليم ما قبل الابتدائي المدعومة من الحكومة. وبحلول عام 2025، سيتسنى لما نسبته 80 في المائة من الأطفال في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي دخول رياض الأطفال المدعومة من الحكومة، مما يشكّل زيادة بالمقارنة مع النسبة التي لا تتجاوز حالياً 50 في المائة.

14- أطفال الأسر المحرومة. نعمل بالشراكة مع المهنيين المتعددي التخصصات والمجتمع على تعزيز الوصول إلى أطفال الأسر المنخفضة الدخل، من الولادة حتى السادسة من العمر، في إطار برنامج كيدستارت (KidSTART)، من أجل توفير الدعم الشامل منذ المراحل الأولى بما يلبي احتياجات

الأطفال الصحية والاجتماعية والتنموية. وسيستفيد من البرنامج 000 5 طفل إضافي بحلول عام 2023، مما يشكّل زيادة بالمقارنة مع العدد الحالي البالغ 000 1 طفل. وفي عام 2018، أنشأنا فرقة العمل المعنية برفع مستوى التلاميذ في الحياة وإلهام الأسر (UPLIFT) بغية تعزيز التعاون ما بين الوكالات الحكومية والمدارس وموفّري الخدمات الاجتماعية والمتطوعين، وكشف وسد الثغرات التي تعتري المنظومة الحالية الخاصة بدعم هؤلاء الأطفال.

باء- النساء (التوصيات 65 و66 و67 و81 و106 و114 و141 و142 و143 و144 و145 و146 و147 و148 و149 و151 و208 و209 و210)

15- خطت سنغافورة منذ الاستقلال خطوات كبيرة لصالح النساء. فنحن نشيد بإنجازاتهن ونقدر إسهاماتهن ونحترم مكانتهن المتنامية في المجتمع. وأيدت سنغافورة التوصيات 65 و66 و67 و81 و106 و114 و141 و142 و143 و144 و145 و146 و147 و148 و149 و151 و208 و209 و210.

16- وتتولى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة رصد تنفيذ سنغافورة لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ونظرت هذه اللجنة في التقرير الدوري الخامس لسنغافورة (CEDAW/C/SGP/5) في عام 2017. وفي عام 2020، استهلت سنغافورة سلسلة حوارات للنهوض بشؤون المرأة في سنغافورة، وهي عبارة عن سلسلة من الحوارات الوطنية التي ترمي إلى جمع آراء آلاف السنغافوريين فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة في المنزل، والعمل، والمدرسة، والمجتمع. وستتوَّج الحوارات بكتاب أبيض يعتزم تقديمه إلى البرلمان في عام 2021 وسيحتوي على توصيات وخارطة طريق لتعزيز النهوض بحماية المرأة وبمصالحها ونمائها في سنغافورة.

17- زيادة المشاركة. تدعم سنغافورة بصورة نشطة مشاركة المرأة في السياسة والخدمة العامة. وفي عام 2017، تولت حليمة يعقوب منصبها، وهي أول امرأة تتبوأ سدة الرئاسة في سنغافورة. وفي عام 2020، كان 28 من أصل 95 عضوا في البرلمان (29 في المائة) من النساء، وهذه النسبة أعلى من المتوسط العالمي للاتحاد البرلماني الدولي البالغ 24,5 في المائة. وفي الوقت الراهن، لدينا تسع نساء يشغلن مناصب سياسية من أصل 37 شخصاً. كما تشكل النساء 53 في المائة من العاملين في الخدمة العامة (النسبة المسجلة في عام 2019). ويشجع المجلس المعني بالتنوع في مجالس الإدارة، الذي جرى تشكيله في كانون الثاني/يناير 2019، على زيادة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة داخل الشركات المدرجة في البورصة، والمجالس ذات السلطة النظامية، والمنظمات غير الربحية.

18- دعم المرأة في المجتمع والأسرة. لا يزال العديد من النساء يتحملن الكثير من المسؤوليات المتعلقة بالأسرة وبتقديم الرعاية. فواصلنا تعزيز التدابير الرامية إلى تشجيع تقاسم المسؤوليات المنزلية والأسرية، مثل ترتيبات العمل المرنة. ومن عام 2018 إلى عام 2020، قدّمنا ما يزيد على 200 مليون دولار سنغافوري (152 مليون دولار أمريكي) في شكل منح مالية، ووضعنا أدلة عملية لدعم أرباب العمل في اتخاذ ترتيبات عمل مرنة والحفاظ عليها. ومنذ عام 2017، يحظى الآباء بإجازة أبوة مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين ويمكنهم مشاطرة ما يصل إلى أربعة أسابيع من إجازة الأمومة التي تحظى بها زوجاتهم. وفي إطار الحركة الوطنية المسماة "آباء مدى الحياة"، اتّخذنا مبادرات مثل مبادرة "آباء في المدارس" (Dads@School) لتعزيز الأبوة النشطة. ومنذ عام 2017، تحصل الأمهات العازبات على نفس الإعانات التي تحصل عليها الأمهات المتزوجات لرعاية رضيع وطفل وعلى نفس إجازة الأمومة.

19- وتطبق الشريعة الإسلامية على بعض الأمور الدينية والشخصية المتعلقة بالمسلمين في سنغافورة. ويراعي تطبيق الشريعة الإسلامية في سنغافورة السياقات والمعايير المجتمعية المتطورة. وعلى سبيل المثال،

في أيار/مايو 2019، جرت مراجعة الفتوى المتعلقة بالإيجار المشترك كي يُعترف بعقود الإيجار المشتركة باعتبارها صالحة دينيا، وذلك دون الحاجة إلى تقديم وثائق إضافية لإعمال حقوق المستأجر الباقي على قيد الحياة في حال وفاة المستأجر الآخر. وهذا يحمي الأرامل المسلمات، على وجه الخصوص، من الضائقة المالية وعدم اليقين.

20- تعزيز الحماية من العنف. تتحلّى سنغافورة بتشريع محكم يجّرم العنف بموجب ميثاق المرأة، وقانون الأطفال والشباب، وقانون الحماية من المضايقات، وقانون العقوبات. ومنذ كانون الثاني/يناير 2020، ألغينا تماماً الحصانة الزوجية التي كانت تسري في حالات الاغتصاب ووسّعنا تعريف الاغتصاب ليشمل الإيلاج الفموي والشرجي بالقضيب دون رضا الشخص المعني. كما شدّدنا العقوبات المتعلقة بمجموعة من الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المعرضين للأذى، بمن فيهم الأطفال، والعمال المنزليون والأشخاص الذين لهم علاقات حميمة مع المجرمين، والأشخاص ذوو الإعاقة العقلية أو البدنية التي تجعلهم عاجزين إلى حد بعيد عن حماية أنفسهم من الاعتداءات. ومن أجل تعزيز الوعي بمسألة العنف المنزلي وتشجيع النقاش بشأنها، شُنّت حملة لكسر جدار الصمت في عام 2016.

21- وندرك أن القوانين وحدها لا يمكن أن تحل مسألة العنف الأسري المتعددة الأوجه. فأنشئت فرقة العمل المعنية بالعنف الأسري في شباط/فبراير 2020 وتتمثل مهمّتها في جمع أعضاء من الحكومة، والمحاكم، وشركاء مثل المستشفيات ومراكز إخصائيي العنف الأسري ومراكز الإيواء العاجل ومراكز توفير الخدمات الأسرية، من أجل تقديم توصيات للتصدي للعنف الأسري. ومن المتوقع أن تقدم فرقة العمل تقريراً عن النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في وقت لاحق من هذا العام.

جيم- المهاجرون (التوصيات 79 و94 و130 و132 و133 و135 و136 و137)

22- تقدّر سنغافورة كلّ ما يسهم به عمّالنا المهاجرون وقد اتخذت تدابير فعالة للنهوض برفاههم. وأيدت سنغافورة التوصيات 79 و94 و130 و132 و133 و135 و136 و137.

23- ويشكّل العمّال المهاجرون بمن فيهم العمّال الأجانب والعمّال المنزليون الأجانب جزءاً كبيراً من القوى العاملة في سنغافورة. ونحن نعمل باستمرار على مراجعة وتحسين التدابير الرامية إلى صون رفاههم.

24- الحماية التشريعية. يُمنح العمّال الأجانب نفس الحقوق التي يتمتع بها العاملون المحليون بموجب قانون العمل، وقانون السلامة والصحة في مكان العمل، وقانون التعويض عن إصابات العمل، وقانون وكالات التوظيف. وجرى تعديل قانون العمل في نيسان/أبريل 2019 لتحسين سبل الحماية (مثل دفع ساعات العمل الإضافي، ومنح أيام للراحة، وتحديد ساعات العمل) وتعزيز إجراءات تسوية النزاعات. كما أن حقوق العمل المكفولة للعمال الأجانب محمية بموجب قانون توظيف القوى العاملة الأجنبية.

25- ويتمتع العمال المنزليون في سنغافورة، الذين يشملون العمال المنزليين الأجانب، بالحماية بفضل إطار شامل من القوانين وتدابير الإنفاذ التي تأخذ في الاعتبار مختلف ترتيبات العمل المتخذة في الأماكن التي يشتغل فيها العمال المنزليون. ويكفل قانون توظيف القوى العاملة الأجنبية حقوق جميع العمال المنزليين الأجانب ورفاههم، بما في ذلك منح راحة يومية كافية وأيام راحة أسبوعية (أو التعويض عنها). كما عززنا وسائل حماية العمال المنزليين الأجانب من سوء المعاملة. فقد جرى تعديل قانون العقوبات في عام 2019 لمضاعفة العقوبة القصوى المفروضة على الأشخاص المدانين بتهمة إلحاق الأذى بالعمال المنزليين الأجانب والاعتداء عليهم وارتكاب جرائم جنسية في حقهم وتقييد حريتهم أو حبسهم دون وجه حق. ويعد حجب تصاريح العمل أو جوازات السفر بما يتعارض مع رغبة العمال المهاجرين أمراً مخالفاً للقانون أيضاً.

26- التعليم والتوعية والتدريب. تُعتبر منظماتنا غير الحكومية (مثل مركز العمّال المهاجرين ومركز العمال المنزليين ومنظمة أَيْدا) شـــركاء لا يقدرون بثمن فيما يتعلق بتحديد وضـــع العمال المهاجرين، وبضـمان فهم هؤلاء العمال لحقوقهم ومسؤولياتهم وإدراكهم لسبل المساعدة المتاحة. وتقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ برامج بالمشـــاركة مع الحكومة، على غرار تنفيذ "برنامج الاســتقرار في البلد" الذي يتوجّه إلى العمال عند وصـــولهم إلى البلد، وتوزيع أدلة مفيدة، وتكوين مجموعة من ســـفراء العمال المهاجرين لنشـــر المعلومات وتبادل المســـتجدات. كما تقدم المنظمات غير الحكومية دورات للتدريب المهني والإلمام بالأمور المالية.

27- تحسـين سـبل التظلم. قمنا بتحسـين إمكانية اللجوء إلى سـبل التظلم والانتصـاف المتاحة أمام العمال المهاجرين والمحليين. وفي عام 2017، أنشـــأنا المحكمة المعنية بشـــكاوى العمل باعتبارها هيئة واحدة تسـوّي مجموعة واسـعة من المنازعات العمل، فضـــلاً عن التحالف الثلاثي لإدارة المنازعات الذي يوفّر وساطة كخطوة وسيطة قبل اللجوء إلى المحكمة المعنية بشكاوى العمل. وقد نجح 90 في المائة من الموظفين الـذين قـدّموا شـــكـاوى للمطـالبـة بـأجورهم بين 1 كـانون الثـاني/ينـاير 2019 و30 حزيران/ يونيه 2020 في اسـترداد أجورهم بالكامل بواسـطة التحالف الثلاثي لإدارة المنازعات أو المحكمة المعنية بشكاوى العمل. وبدأت في عام 2019 منظمتان غير حكوميتين معنيتان بشؤون العمال المنزليين الأجانب في تقديم خدمات مجانية إلى العمال المنزليين الأجانب وأرباب العمل لحل النزاعات، وذلك من أجل حل المنازعات التي لا تنطوي على مخالفات تنظيمية.

28- الرفاه والصـحة والسـلامة. أظهرت دراسـة اسـتقصـائية بشـأن تجربة العمال الأجانب، أجريت في عام 2018، أن تسـعة من كل عشـرة من العمال الأجانب في سـنغافورة راضـون عن العمل في سـنغافورة ويمكن أن يوصـــوا أســـرهم وأصـــدقاءهم بالعمل في بلدنا. ويُعدّ أرباب العمل الذين يســـتخدمون العمال المهاجرين بجميع فئاتهم مسؤولين عن النفقات الطبية لعمّالهم، كما يتعيّن عليهم توفير سكن مقبول لعمّالهم وضـمان حصـولهم على الغذاء. ويجب على أرباب العمل عقد تأمين صـحي لا تقلّ قيمته عن 000 15 دولار ســـنغافوري (400 11 دولار أمريكي) للعمّال الأجانب الذين لديهم مهارات محدودة ومتوســـطة المســـتوى. وفي عام 2020، رُفعت حدود النفقات الطبية، وحدود التعويض عن الوفاة والعجز الدائم، بموجب قانون التعويض عن إصـابات العمل، بغية مواكبة تزايد الأجور وتكاليف الرعاية الصـحية. ويجب على أرباب العمل الذين يستخدمون العمال المنزليين الأجانب عقد بوليصة تأمين ضد الحوادث الشخصية لا تقلّ قيمتها عن 000 60 دولار ســـنغافوري (560 45 دولاراً أمريكياً) في حالة حدوث وفاة عرضـــية وعجز دائم.

دال- الأشـــخاص ذوو الإعاقة (التوصـــيات 114 و129 و224 و225 و226 و227 و229 و230 و231)

29- تسعى سنغافورة إلى بناء مجتمع جامع يدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أيدت سنغافورة التوصـــيات 114 و129 و224 و225 و226 و227 و229 و230 و231. ومنذ عام 2007، وضـــعت سـنغافورة خططاً خمسـية تعرف باسـم "الخطط الرئيسـية التمكينية" وتشـمل تدابير لإدماج الأشـخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. ولقد شـــرعنا في تنفيذ الخطة الرئيســـية التمكينية الثالثة (2017-2021)، بعد مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم ومقدمو الرعاية ووكالات الخدمات الاجتماعية والمهنيون وأرباب العمل والممارســـون. وتعزز هذه الخطط الرئيســـية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، مع اتخاذ مبادرات في مجالات من قبيل التدخل المبكر، والتعليم، والعمالة، والنقل، والصحة، ورعاية الكبار، وتسهيلات الوصول، والتكنولوجيا.

30- الإدماج الاجتماعي. لقد خطت سنغافورة خطوات كبيرة في تحسين سبل الوصول والتحرك. فجميع مرافق الحافلات العامة يمكن الوصول إليها على كرسي متحرك كما أن جميع الحافلات الموضوعة قيد الخدمة بعد عام 2018 مزوّدة بنظام رقمي لعرض معلومات الركاب هدفه مساعدة المتنقلين من ذوي الإعاقة. ويتضمن قانون عام 2019 بشأن تسهيلات الوصول متطلبات إلزامية جديدة من شأنها تحسين إمكانية الوصول إلى المراحيض ومواقف السيارات، من بين أمور أخرى. كما سهّلنا على ذوي الإعاقة ممارسة الرياضة بفضل استحداث صالات وبرامج رياضية جامعة في إطار الخطة الرئيسية للرياضة المخصصة لذوي الإعاقة لعام 2016. ومن أجل تيسير اطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية على الموارد المتوافرة، صدر في عام 2019 الدليل التمكيني، وهو عبارة عن بوابة إلكترونية أولية تتضمن موارد متعلقة بشؤون الإعاقة.

31- التدخل المبكر. فيما يتعلق بالأطفال دون سنّ السادسة المعرضين لخطر تأخر النمو، يُعتبر الحصول على الدعم المبكر والهادف أمراً أساسياً لزيادة إمكاناتهم إلى أقصى حد. وفي عام 2019، قمنا بزيادة الإعانات الداعمة لبرامج التدخل المبكر ووسّعنا النطاق الذي تغطيه لتشمل المزيد من الأسر. كما أدخلنا برنامجين جديدين من برامج التدخل المبكر، هما برنامج التدخل المبكر للرضع والأطفال دون سن الثانية وبرنامج الدعم النماء المعزز، من أجل إتاحة خيارات إضافية للتدخل مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الأطفال. وفي عام 2019، قمنا أيضاً بإنشاء مجموعة عمل جامعة مشتركة بين عدة قطاعات لمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي من أجل دراسة كيفية تحسين الدعم الموفر للأطفال ذوي الاحتياجات النمائية المتوسطة إلى الشديدة داخل رياض الأطفال.

32- الأطفال ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة. منذ عام 2019، وُسّع نطاق قانون التعليم الإلزامي في سنغافورة ليشمل الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة المتوسطة إلى الشديدة، الذين ولدوا بعد 1 كانون الثاني/يناير 2012، كي تتاح لهؤلاء الأطفال بيئات تعليمية تناسب احتياجاتهم على أفضل وجه. وتبلغ نسبة الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة الملتحقين بالمدارس العامة المموَّلة من الحكومة 80 في المائة. ويتحلى هؤلاء التلاميذ بالقدرة الذهنية والمهارات التكيفية اللازمة لفهم المنهاج الدراسي الوطني والتعلم في الصفوف الدراسية التقليدية. ويتلقون الدعم من "المعلمين المتحالفين (الدعم التعلمي والسلوكي)" ومن معلمين مدربين على موضوع الاحتياجات الخاصة. أما نسبة العشرين في المائة المتبقية من التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة (حوالى 1,5 في المائة من جميع الأطفال في سن الدراسة) الذين يحتاجون إلى مساعدة أكبر وأكثر تخصصا، فيلتحقون بمدارس ممولة من الحكومة توفر تعليماً مخصصاً لاحتياجاتهم. ويتّبع هؤلاء التلاميذ مناهج مخصصة ويستخدمون خطط تعليم فردية للاسترشاد بها. ويشكّل المعلمون المدربون تدريباً خاصاً، الذين يدعمهم المعالجون، وعلماء النفس، والإخصائيون الاجتماعيون، ومساعدو المعلمين، شبكة الدعم المقدّم في مدارس التعليم المخصص.

33- ويشمل الدعم الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في معاهد التعليم العالي. ويتضمّن كل معهد من معاهد التعليم العالي مكتباً لدعم ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة يتعاون مع الإدارات الأكاديمية ووكالات الخدمات الاجتماعية بغية تقديم خدمات دعم مجمَّعة من مرحلة ما قبل الالتحاق بالمعهد إلى التخرج، بما فيها المشورة بخصوص الدروس، وتيسير الوصول، ومسألة التمويل، والدعم المتعلق بالتدريب الداخلي للطلاب.

34- تعزيز العمالة. تشجع وكالة "إس جي إينابل" (SG Enable) (وهي وكالة مخصصة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة) أرباب العمل على اتّباع ممارسات مهنية جامعة، بما فيها إعطاء منح لتدريب الموظفين، وإدخال تعديلات على أماكن العمل، وتحديد المهام التي تنطوي عليها الوظائف تحديداً واضحاً (تصميم الوظائف)، وشراء التكنولوجيات المساعدة. وتوفر الحكومة أيضاً تعويضات عن الأجور عن

طريق "ائتمان تمكين العمالة" من أجل دعم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. ويساعد دليل إعادة تصميم الوظائف (2019) أرباب العمل على إعادة تحديد الوظائف لتناسب أكثر الموظفين ذوي الإعاقة ولتتيح دمجهم بشكل أفضل. ويمكن للشركات المهتمة أن تقوم باختبار للتقييم الذاتي ينتهي إلى قياس مؤشر توظيف ذوي الإعاقة في مكان العمل، مما سيحدّد مدى استعدادها لتوظيف أشخاص ذوي احتياجات خاصة. وأنشأت الحكومة في عام 2019 مجموعة العمل المعنية بالخطة الرئيسية التمكينية الرامية إلى تهيئة الأشخاص ذوي الإعاقة لاقتصاد الغد، وذلك من أجل تحسين إمكانية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

35- دعم التعلم مدى الحياة. أطلقت الحكومة في عام 2016 جائزتين دراسيتين لمكافأة المهارات المستقبلية موجّهتين إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والمهنيين الداعمين لتوظيف ذوي الإعاقة، وذلك من أجل اكتشاف الأشخاص الذين يكونون بمثابة قدوة ومساعدتهم على تعميق كفاءاتهم ومجموعة مهاراتهم.

36- مشاورات جامعة. في إطار الحوارات المتعلقة بسبل خروجنا أقوى من المحنة، التي من شأنها أن تقود إلى إيجاد مجتمع أقدر على التكيف في سنغافورة في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، عقدت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 دورات افتراضية مخصصة لتعزيز المشاركة جمعت 120 شخصاً من ذوي الإعاقة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بقطاع الإعاقة، من أجل استطلاع آرائهم بشأن قضايا تتراوح بين العمالة والتعلم مدى الحياة والتوعية بمسألة الإعاقة.

هاء- الأشخاص المتجر بهم (التوصيات 178 و179 و180 و181 و182 و183 و184 و185 و186 و187 و188 و189 و190)

37- أيدت سنغافورة التوصيات 178 و179 و180 و181 و182 و183 و184 و185 و186 و187 و188 و189 و190. وقد اتخذنا إجراءات حاسمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص ودعم الضحايا وحمايتهم، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات الناشئة عن بروتوكول الأمم المتحدة لمنع الاتجار بالأشخاص وقمعه والمعاقبة عليه.

38- جهود وطنية. يفترض التصدي الفعال للاتجار بالأشخاص وضع قوانين واتخاذ إجراءات لإنفاذها وتعبئة أصحاب المصلحة المعنيين والمجتمع. ووضعت سنغافورة، بفضل مشاورات مستفيضة مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية والمؤسسات الأكاديمية، النهج الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص (2016-2026)، راسمة نهجاً رباعي العناصر لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

(أ) ملاحقة المتجرين. يشكّل قانون منع الاتجار بالبشر لعام 2015 الإطار القانوني الذي تتحلّى به سنغافورة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص، ويمكّننا من استهداف المتجرين الذين يعملون من خارج البلد. وفي سبتمبر/أيلول 2020، وُجهت إلى 15 شخصاً تهم بموجب قانون منع الاتجار بالبشر، فجرت إدانة تسعة منهم وتبرئة اثنين، وما زالت الإجراءات القضائية المتعلقة بأربعة أشخاص جارية.

(ب) حماية الضحايا. توفر الحكومة، بالتعاون مع وكالات الخدمات الاجتماعية، الغذاء والمأوى والرعاية الطبية وخدمات المشورة والتدخل المتخصص الذي يتناسب مع ظروف كل ضحية.

(ج) منع الاتجار. يُشكّل وعي الجمهور العام بجرائم الاتجار بالأشخاص وتدريب أصحاب المصلحة المعنيين على تحديد جرائم الاتجار بالأشخاص والتعامل معها أمرين حاسمين لمنع الاتجار وحماية الضحايا. وقد شجعت منحة توعية الجمهور العام بمسألة الاتجار بالأشخاص، التي استُحدثت في

عام 2016، على اتخاذ مبادرات لتثقيف الجمهور العام، بما فيها معرض صور، وعروض أفلام، ومؤتمر للشركات، وأغنية لفنان محلي، وتؤدي جميعها إلى زيادة الوعي بمسألة الاتجار بالأشخاص.

(د) إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة. تعقد سنغافورة شراكات مع المنظمات الدولية، مثل إنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك مع الجهات النظيرة الأجنبية المسؤولة عن إنفاذ القوانين، لغرض مكافحة الاتجار على الصعيد العالمي. وفي عام 2016، عمدت سنغافورة، حرصاً منها على تعزيز تعاونها مع شركائها الإقليميين، إلى التصديق على اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال. وعلى الصعيد المحلي، تُعدّ منظمات المجتمع المدني جهات شريكة لا تقدر بثمن في مجال رعاية ضحايا الاتجار بالأشخاص، كما إن اقتناع الشركات بضرورة الاستعانة بمصادر موثوق فيها أمر أساسي لإنهاء الطلب.

39- وبالإضافة إلى ذلك، تتلقى السلطات المعنية تدريباً منتظماً ومتخصصاً، محلياً وخارجياً، من أجل غرس الوعي بمؤشرات الاتجار بالأشخاص واتخاذ تدابير فعالة ومحسنة للتصدي لذلك.

واو- المسنون (التوصيات 105 و128 و129 و216 و217 و221)

40- أيدت سنغافورة التوصيات 105 و128 و129 و216 و217 و221. إن سنغافورة مجتمع تتسارع فيه وتيرة الشيخوخة. وبحلول عام 2030، سيكون واحد من كل أربعة سنغافوريين في سن 65 سنة فما فوق. وتعكف سنغافورة على إعادة التوازن بين الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية، بما يشمل تدعيم خطط الرعاية الصحية الوطنية، والبنية التحتية، ومرافق الرعاية، وشبكات الدعم، وذلك لتمكين كبار السن لدينا من أن يحيوا حياة نشطة وذات معنى.

41- نظام مدخرات التقاعد الشامل للجميع. صندوق الادخار المركزي في سنغافورة هو نظام ادخار إلزامي تابع للضمان الاجتماعي يمكّن السنغافوريين والمقيمين الدائمين من ادّخار أموال للتقاعد والسكن ولاحتياجات المرء من الرعاية الصحية. ويساهم أرباب العمل والموظفون بشكل مشترك في تغذية حسابات الموظفين المفتوحة لدى صندوق الادخار المركزي. واعتباراً من عام 2022، ستزداد تدريجياً مساهمات صندوق الادخار المركزي الخاصة بكبار العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 55 و70 عاماً.

42- الرعاية الجيدة الموفرة بأسعار معقولة. في عام 2020، استحدثت سنغافورة مجموعة من التدابير للحدّ من عدم اليقين فيما يخص حاجة سكانها إلى الرعاية في الأجل الطويل. وتشمل هذه التدابير خطة منقحة للتأمين الخاص بالرعاية على المدى الطويل، وهي خطة "درع الرعاية مدى الحياة" (CareShield Life) التي عُزّزت فيها الحماية المالية بشكل كبير لذوي الإعاقة الشديدة. كما ستوفر الخطة الوطنية للادخار الطبي، وهي خطة "الادخار الطبي" (MediSave)، التي تموَّل من مساهمات تُدفع أثناء سنوات الخدمة، أموالاً إضافية لذوي الإعاقة الشديدة ولا سيما بعد التقاعد. وسيتم زيادة الحد الأقصى لما يجوز سحبه من مبالغ نقدية في إطار خطة "الادخار الطبي" بغية تحسين المساعدة الموفرة للأشخاص الذين يعانون من العديد من الأمراض المعقدة المزمنة. ويساعد صندوق البالغين (ElderFund) المواطنين السنغافوريين ذوي الإعاقة الشديدة وذوي الدخل المنخفض الذين تتجاوز أعمارهم 30 عاماً على تلبية احتياجاتهم من الرعاية الطويلة الأجل.

43- تيسير انتفاع كبار السن بخدمات الرعاية. تبذل سنغافورة جهوداً إضافية لتمكين كبار السن في بلدنا من التقدم في السن بشكل مريح داخل المجتمع. ومنذ عام 2015، قمنا بزيادة أماكن الرعاية المنزلية والنهارية بنسبة 70 في المائة لمساعدة كبار السن على التقدم في العمر في مكان تواجدهم، كما قمنا بزيادة عدد الأسرة المتوافرة في دور الرعاية بنسبة 30 في المائة لكبار السن الضعفاء الذين لديهم دعم عائلي محدود.

44- ونحن ملتزمون باتباع نماذج جديدة ومتكاملة تعزز الرعاية والإدماج الاجتماعي. ونعكف على زيادة عدد المراكز النهارية المخصصة لكبار السن، بما في ذلك مراكز الشيخوخة النشطة، ومرافق رعاية المسنين والأطفال في بعض المجمعات السكنية. وأوجدنا خدمات متكاملة للرعاية المنزلية والنهارية، وسوف نختبر نماذج سكنية تتضمن خدمات للرعاية بما يسهل العيش المستقل للمسنين العازبين.

45- تحسين الهياكل الأساسية. نواصل بناء مجتمعات محلية تراعي احتياجات كبار السن من خلال تحسين البنية التحتية. ويرمي برنامج التحسين من أجل كبار السن النشطين إلى تحسين القدرة على التحرك ووسائل الراحة في دور العجزة. وأقمنا مفارق طرق أكثر أمانًا وممرات محمية في محطات الركاب، وأتحنا حافلات يمكن أن تدخلها الكراسي المتحركة. كما نقوم بتحويل المتنزهات الوطنية من خلال تضمينها "حدائق علاجية" لتشجيع الشيخوخة النشطة.

46- حماية البالغين الضعفاء. يحمي قانون البالغين الضعفاء (2018) البالغين الضعفاء غير القادرين على حماية أنفسهم من سوء المعاملة والإهمال والإهمال الذاتي بسبب إعاقة بدنية أو عقلية. كما إن التعديلات التي أُدخلت على قانون القدرات العقلية في عام 2016 سمحت للمحترفين الذين يتحلون بسلطة التعيين والنواب باتخاذ قرارات بالوكالة عن المسنين العازبين. كما عززنا تدابير الحماية من إساءة المعاملة أو الاستغلال، من خلال السماح للمحكمة بتعليق أو إلغاء صلاحيات المحترفين الذين يتحلون بسلطة التعيين أو النواب في ظل مجموعة أوسع من الظروف.

زاي- فئة ذوي الدخل المنخفض (التوصيات 216 و220 و224)

47- أيدت سنغافورة التوصيات 216 و220 و224، لأننا ملتزمون بالحدّ من تفاوت الدخل والتقسيم الطبقي الاجتماعي.

48- المساعدة الموفرة في إطار برنامج "كوم كير" (ComCare). يعدّ برنامج "كوم كير" عنصراً رئيسياً في شبكة الأمان الاجتماعي لسنغافورة. ويقدّم المساعدة الاجتماعية للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، وتشمل هذه المساعدة دعما موفراً بحسب الاحتياجات ومزيجاً من المساعدات النقدية و/أو العينية التي تستجيب للاحتياجات. وتموَّل المشاريع المنفَّذة في إطار برنامج "كوم كير" من إيرادات الفوائد التي يدرّها صندوق الهبات التابع للبرنامج، الذي أنشئ في عام 2005 ليكون مصدراً مستداماً للأموال التي تتيح تقديم المساعدة الاجتماعية إلى السنغافوريين ذوي الدخل المنخفض. ويبلغ حجم الصندوق حالياً 1,9 بليون دولار سنغافوري (1,4 بليون دولار أمريكي)، ويتلقى من الحكومة بصورة دورية تمويلاً تكميلياً. وصُرف خلال السنة المالية 2019 حوالى 151 مليون دولار سنغافوري (114 مليون دولار أمريكي) لتمويل مختلف برامج "كوم كير".

49- تحسين النتائج المحققة في مجال العمالة. يتمثّل نموذج الأجور المتدرجة في سلم للأجور والمهارات يحدد المسارات الوظيفية للعمال ذوي الأجور المنخفضة، بغية العمل على زيادة الأجور بفضل تحسين المهارات. وطُبق النموذج بنجاح في قطاعات مختارة، وسيوسَّع نطاق تطبيقه إلى المزيد من القطاعات.

50- ويضاف برنامج الدخل التكميلي، المندرج في إطار نظام الرفاه الاجتماعي المشروط، إلى رواتب العمال ذوي الأجور المنخفضة ومدخراتهم المتوافرة لدى صندوق الادخار المركزي، بنسبة تصل إلى 30 في المائة سنوياً. ويستهدف برنامج الدخل التكميلي في المقام الأول العمال السنغافوريين الذين يكسبون أقل من المئين العشرين. وقد عززنا هذا البرنامج في عام 2020 لإفادة المزيد من العمال ذوي الأجور المنخفضة وزيادة المدفوعات. ومنذ عام 2007، صُرف أكثر من 6,8 بليون دولار سنغافوري (5,2 بليون دولار أمريكي) إلى 000 890 من العمال ذوي الأجور المنخفضة.

51- ويقوم برنامجا "المهارات المستقبلية" و"تحسين المهارات في إطار نظام الرفاه الاجتماعي المشروط" بدعم تدريب العمال ذوي الأجور المنخفضة وتحفيز أرباب العمل على إرسال العمال للتدريب. ويوفر هذان البرنامجان أيضاً بدلات تدريب للأشخاص العاملين لحسابهم الخاص، ويمنحان جوائز لمكافأة الالتزامات التدريبية في حالة التدريب الدؤوب.

52- ويستفيد المسنون ذوو الدخل المنخفض من "نظام دعم الفضة" في مرحلة التقاعد. ومن عام 2016 إلى عام 2020، دُفع كلَّ أربعة أشهر، في إطار هذا النظام، 1,6 بليون دولار سنغافوري (1,2 بليون دولار أمريكي) من المبالغ النقدية الإضافية لأكثر من 000 200 من كبار السن. ومنذ كانون الثاني/يناير 2021، يشمل النظام ثلث السنغافوريين المسنين وقد زاد مدفوعاته.

53- وأدت هذه التدخلات إلى زيادة أجور العمال ذوي الدخل المنخفض بوتيرة أسرع من متوسط أجور القوى العاملة على مدى العقد الماضي.

حاء- التعليم (التوصيات 118 و121 و123 و215 و222)

54- أيدت سنغافورة التوصيات 118 و121 و123 و215 و222. فيعدّ تعليم أطفالنا وشبابنا، والتعلم مدى الحياة للسنغافوريين البالغين أولوية وطنية. وقد ورد وصف لبعض جهودنا في الفروع أعلاه المتعلقة بالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

55- ضمان حصول الجميع على تعليم جيد بتكلفة معقولة. نعتقد أن التعليم عامل رئيسي يساوي بين الناس من مختلف الفئات الاجتماعية في سنغافورة. والتعليم الذي يحظى به السنغافوريون مدعوم دعماً كبيرا. وعلاوة على ذلك، تقدّم برامج المساعدة المالية، التي يجري تحديثها بانتظام، مساعدة موجهة إلى التلاميذ من الأسر ذات الدخل المنخفض، وهي تشمل إعانة كاملة للرسوم المدرسية والرسوم المتنوعة الاعتيادية وإعانة للنقل المدرسي من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة ما قبل دخول الجامعة، فضلاً عن الكتب المدرسية المجانية والزي المدرسي المجاني، وإعانة للوجبات المدرسية التي يتناولها التلاميذ في المدارس الابتدائية والثانوية. وتتاح المنح الدراسية للتلاميذ من الأسر ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط في مرحلة ما بعد المرحلة الثانوية وما قبل دخول الجامعة.

56- نظام حريص على توفير الدعم. يعزز مشروع "رفع مستوى التلاميذ في الحياة وإلهام الأسر" منظومة أشكال الدعم الموفرة لتمكين الأطفال الأقل حظاً. ويرتبط بكل مدرسة ابتدائية مركز لرعاية التلاميذ من شأنه تقديم الرعاية ما بعد الدوام المدرسي، بما في ذلك للأطفال الضعفاء أو المحرومين، بينما تعقد غالبية المدارس الثانوية شراكة مع منظمات مجتمعية لتوفير برامج تتضمن أنشطة لما بعد الدوام المدرسي. وعززنا أيضاً التواصل مع عوائل هؤلاء التلاميذ وزدنا الدعم الذي تتلقاه، وذلك بالتعاون مع الوكالات المجتمعية.

57- دعم التعلم مدى الحياة. تواصل سنغافورة تقديم دعم واسع النطاق للأفراد من أجل إتاحة التعلم مدى الحياة وإتقان المهارات. ويحصل كل سنغافوري يبلغ من العمر 25 عاماً فما فوق على رصيد في إطار برنامج "المهارات المستقبلية" يمكن أن يستخدمه للقيام بدورات تدريبية. ويتلقى العمال المخضرمون دعماً تمويليا معززاً كي يتسنى لهم الاستفادة من برامج التدريب لغرض تحسين فرص توظيفهم. ويشكل التعلم داخل صفوف دراسية جزءا من التدريب المنظم الجاري أثناء العمل، بفضل برامج هدفها التوفيق بين الدراسة والعمل أثناء الدورات الدراسية المتوجة بشهادة وفي مرحلة ما بعد نيل الشهادة وعلى مستوى الدرجات العلمية. وهناك حلقات عمل منظَّمة في المجتمعات المحلية تساعد الأفراد الذين يبحثون عن تدريب، وهناك أيضاً مراكز مخصصة تقدّم المساعدة في البحث عن عمل وفي دعم جهود التدريب.

طاء - الرعاية الصحية (التوصيات 215 و218 و219)

58- أيدت سنغافورة التوصيات 215 و218 و219. وتوصّلنا إلى تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين ترتكز على المسؤولية الفردية وعلى توفير الرعاية الصحية بتكلفة معقولة للجميع. وتشمل هذه التغطية تأميناً صحياً شاملاً ورعاية صحية مدعومة فضلاً عن المدخرات الفردية المودعة في الحسابات الخاصة بخطة الادخار الطبي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للسنغافوريين المعوزين الاستفادة من برنامج الصندوق الطبي، وهو صندوق هبات حكومي، لتغطية نفقاتهم الطبية.

59- التأمين الصحي للجميع. منذ عام 2015، يوفّر برنامج "الدرع الطبي مدى الحياة" (MediShield Life) تأميناً صحياً أساسياً لجميع السنغافوريين وللمقيمين الدائمين من أجل دفع فواتير المستشفيات الباهظة مدى الحياة، وذلك بغض النظر عن الأمراض الموجودة من قبل. والاستحقاقات الواجب دفعها لبرنامج "الدرع الطبي مدى الحياة" مدعومة من الحكومة. وفي عام 2020، أعددنا خطة "درع الرعاية مدى الحياة" لجميع السنغافوريين الذين تقلّ أعمارهم عن 40 عاماً، لتوفير تغطية طوال الحياة لاحتياجاتهم من الرعاية على المدى الطويل.

60- توسيع نطاق الحماية التنظيمية. ينصّ قانون خدمات الرعاية الصحية (2020) على تعزيز الضمانات التي تكفل سلامة المرضى ورفاههم، وعلى توسيع نطاق الإطار التنظيمي ليتاح ترخيص خدمات الرعاية الصحية التي توفّرها مجموعة واسعة من المهنيين، بمن فيهم المهنيون المتحدون العاملون في مجال الرعاية الصحية، والأشخاص الذين يقدمون الرعاية التمريضية أو التأهيلية، وممارسي الطب التقليدي، وممارسي الطب التكميلي والبديل.

61- تطوير المرافق وتحسينها. تواصل سنغافورة زيادة قدرة المستشفيات ومرافق الرعاية الطويلة الأجل على استيعاب المرضى لتحسين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية. ومن عام 2015 إلى عام 2020، أضفنا ستة مستشفيات جديدة، ومركزين وطنيين متخصصين بالأمراض المعدية وصحة الفم. وسوف نبني خمسة مستشفيات جديدة بحلول عام 2030. ونواصل توسيع شبكة مستوصفاتنا لتحسين حصول السكان على الرعاية الطبية الشاملة على مقربة من منازلهم. ويساعد "نظام شبكات الرعاية الأولية"، الذي جرى إطلاقه في عام 2018، عيادات الممارسين العامين الخاصة على تنظيم أنفسها في شبكات لتوفير رعاية أشمل للمصابين بأمراض مزمنة.

ياء - السكن (التوصية 215)

62- أيدت سنغافورة التوصية 215 لأن امتلاك المساكن عنصر أساسي لمنح شعبنا مصلحة ملموسة في بلدنا.

63- الإعانات المعززة. في السنوات الثلاث الأخيرة، زادت الحكومة المنح التي تعطيها لمساعدة السنغافوريين على التغلب على التحديات التي تعيق اقتناءهم لمساكن مدعومة. ويحق لكل من يشتري أول منزل له تلقي ما يصل إلى 000 80 دولار سنغافوري (760 60 دولاراً أمريكياً) في إطار منحة الإسكان المعززة، التي يقدّمها صندوق الادخار المركزي، بالإضافة إلى منح أخرى مثل منحة الإسكان التي يقدمها صندوق الادخار المركزي، ومنحة السكن القريب (التي تشجع أفراد الأسر الممتدة على العيش بالقرب من بعضهم البعض). ويولى اهتمام خاص للأسر ذات الدخل المنخفض، مع اتخاذ تدابير لمساعدتها على الانتقال للعيش في شقق أكبر. وتساعد منحة الترقية السكنية، البالغة 000 15 دولار سنغافوري (400 11 دولار أمريكي)، الأسر ذات الدخل المنخفض التي تعيش في شقق مؤجرة عامة على شراء شقق من غرفتين أو ثلاث غرف.

سادساً- مجتمع متماسك

ألف- تعزيز الوئام الاجتماعي (التوصيات 109 و112 و115 و116 و117)

64- أيدت سنغافورة التوصيات 109 و112 و115 و116 و117 التي تدعو إلى تعزيز التماسك والوئام الاجتماعيين في مجتمعنا المتسم بالتنوع. والتحدي الذي يواجهنا هو الاستفادة من تنوع الأعراق والثقافات ومظاهر التراث والمعتقدات للتوصل إلى مجموعة تكون أعظم من مجموع أجزائها.

باء- حماية التنوع العرقي والديني (التوصيات 5 و6 و7 و8 و10 و111 و113 و119 و120 و152 و153 و198 و199 و203)

65- تعمل سنغافورة باستمرار على توسيع القاسم المشترك بين مختلف الجماعات العرقية والدينية لتعزيز التعايش والاندماج بوئام في ظل سيادة القانون. فنسعى في وقت مبكر إلى فتح أعين شبابنا على هذا القاسم المشترك. وفي المدرسة، يتعارف الأطفال ذوو الخلفيات العرقية والدينية المتنوعة ويقيمون علاقات بعضهم مع بعض من خلال التعلم واللعب معا. وبفضل إدراج مواضيع مثل التاريخ، والدراسات الاجتماعية، والتربية الشخصية والتثقيف بالمواطنة في المناهج الدراسية العادية، وفسح المجال لاختيار لغة محادثة ثالثة، يتعلم التلاميذ عن التنوع العرقي والثقافي، والقيم المشتركة، والقضايا المتعلقة بالعيش في بلدنا المتعدد الثقافات، وعن الحساسيات الإثنية والدينية، وأهمية الوئام بين الأعراق. كما يشارك التلاميذ في أنشطة خارج المنهاج الدراسي يقومون بها جنباً إلى جنب مع أقرانهم من شتى الخلفيات الاجتماعية – الاقتصادية والإثنية، ويحتفلون بيوم الوئام العرقي لتأكيد أهمية التماسك الاجتماعي في الذكرى السنوية لاندلاع أعمال الشغب العنصرية في عام 1964، ويشاركون في الاحتفالات المدرسية الخاصة بالمهرجانات الثقافية. وتعمل وزارة التعليم سنوياً مع منظمة OnePeople.sg، وهي منظمة غير حكومية محلية، لتشجيع جميع تلاميذ الصف الابتدائي الرابع على تحديد طرائق مختلفة لتعزيز الوئام في إطار نشاط "الشريط البرتقالي".

66- وصدّقنا على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام 2017، وقدمنا بعد ذلك التقرير الأول الذي يجب أن تقدمه كل دولة طرف. ويورد تقريرنا (CERD/C/SGP/1) تفاصيل النهج الشامل الذي تتبعه سنغافورة للتصدي للتمييز العنصري، والذي ننفذ بموجبه أيضاً كامل التزاماتنا بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

67- انتخابات رئاسية مخصصة. لتحسين التمثيل العرقي في المناصب السياسية، عدلت سنغافورة دستورها في عام 2016 لغرض إدراج إجراءات لإجراء انتخابات مخصصة فيما يخص منصب الرئيس. وإذا لم يكن أحد من إحدى الطوائف العرقية (أي طوائف الصينيين أو الملايو أو الهنود أو الأقليات الأخرى) رئيساً خلال أي من الولايات الرئاسية الخمس الأخيرة، فإن الانتخابات الرئاسية المقبلة ستخصص لمرشح من تلك الطائفة. وكانت انتخابات عام 2017 أول انتخابات مخصصة، وذلك لمرشحين من مجتمع الملايو. فانتُخبت السيدة حليمة يعقوب بوصفها أول امرأة ترأس البلد.

68- القوانين والنّظم الفعالة لردع الأعمال التي يمكن أن تثير النعرات العرقية والدينية. جرى تعديل قانون الحفاظ على الوئام الديني في عام 2019 بغية تحسين مكافحة اللجوء المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي لنشر الكراهية، والتصدي لخطر التأثير الذي يمكن أن تمارسه جهات أجنبية بواسطة هيئات دينية. وأدخلت التعديلات المبادرة الإصلاحية المجتمعية، وهي تدبير طوعي يمكن من خلاله للفرد الذي يُزعم أنه جرح مشاعر طائفة دينية أخرى، أن يتخذ إجراءات إصلاحية لإصلاح العلاقة مع الجماعة المتضررة. وإذا أتخذ الشخص المعني جميع الإجراءات الإصلاحية، لن تحال قضيته إلى المحاكمة الجنائية.

69- مبادرات اجتماعية. تكمل قانون الحفاظ على الوئام الديني مبادرات أخرى توضح وتعزز المعايير والسلوكيات الاجتماعية الإيجابية. فتتيح هذه المبادرات بناء الثقة المتبادلة والاحترام والتفاهم والتعاطف بين المجتمعات المحلية وتحول دون ترسيخ المعتقدات والممارسات العنصرية والمتطرفة.

70- الالتزام بصون الوئام الديني. عُقد هذا الالتزام عقب مناقشات أجريت بين الزعماء الدينيين المحليين بدعم من الحكومة، استناداً إلى إعلان عام 2003 بشأن الوئام الديني. ويشدّد على الطرائق الإيجابية العديدة التي يتفاعل بها السنغافوريون عبر الأديان، ويجسّد موقف السنغافوريين الواضح المناهض للأيديولوجيات والممارسات المتطرفة والعنصرية. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أكّدت أكثر من 680 منظمة دينية و73 جماعة محلية مثل المنظمة المشتركة بين الأديان (التي شُكلت في عام 1949 لتعزيز الوئام الديني) هذا الالتزام.

71- وتشجع مبادرة توسيع التفاعل العرقي والديني بفضل الحوار والتعليم العام (BRIDGE) التي أطلقت في عام 2017 على إجراء مناقشة صريحة بشأن المواضيع الحساسة، وتحفز الحركات النابعة من القاعدة الشعبية، وتنمّي قدرة الشركاء والميسرين على المشاركة في النقاشات العسيرة المتعلقة بالعرق والدين. وأجري 125 نشاطاً في إطار هذه المبادرة في عام 2019، شارك فيها أكثر من 600 71 شخص. وشملت هذه الأنشطة الحوارات بين الأديان المعنونة "المنطق السليم للتشارك السليم" التي توفر للمجتمع حيزا آمنا يتعرف فيه الناس على عقائد بعضهم بعضاً.

72- وفي عام 2020، شهدت الجائحة تحوّل الشركاء المجتمعيين إلى استخدام الوسائل الرقمية لإشراك الجماهير المعنية. فأجريت على الإنترنت برامج رئيسية مثل الحوارات التي عقدتها منظمة "شعب واحد" (OnePeople.sg) بعنوان "بغض النظر عن العرق" ومؤتمر "الأعمال الرامية إلى تحقيق الوئام" (HarmonyWorks)، وأتاحت هذه البرامج مواصلة إشراك المجتمع المحلي، مما دفع المشاركين، ولا سيما الشباب، إلى اتخاذ إجراءات لازمة لتعزيز الوئام العرقي والديني. وتدعم الحكومة هذه الأنشطة بفضل صندوق الوئام الذي يموّل مشاريع تعزز الوئام العرقي والديني.

73- وأطلقت أيضاً وزارة الثقافة والمجتمعات المحلية والشباب *بعثة: ليتحد شباب مسابقة البرمجة الحاسوبية الجماعية (الهاكاثون)* في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وعمل أكثر من 200 مشارك في أفرقة لاقتراح مشاريع من شأنها أن تعزز التماسك الاجتماعي. ومن بين المشاريع الفائزة لعبة متنقلة يؤدي فيها اللاعبون أدوار شخصيات من عرق أو دين أو جنس مختلف، لتعزيز التعاطف مع التجارب التي عاشها الآخرون، وكذلك موقع شبكي منشأ بواسطة المستعمل هدفه جمع المجتمعات المحلية المختلفة على دروب التراث والمطبخ السنغافوري، ومنصة على الإنترنت لتشجيع ودعم الحوارات الصريحة والبناءة بشأن العرق والدين.

74- ونظمت كلية س. راجاراتنام للدراسات الدولية، بدعم من وزارة الثقافة والمجتمعات المحلية والشباب، المؤتمر الدولي الافتتاحي للمجتمعات المتماسكة في حزيران/يونيه 2019. وحضر المؤتمر أكثر من 100 1 مشارك من نحو 40 بلداً. وشمل ذلك 100 من قادة الشباب من سنغافورة ومن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها وقد شاركوا في برنامج القادة الشباب التابع للمؤتمر. وتبادل المشاركون في المؤتمر تجاربهم وناقشوا أفكارهم وحشدوا جميع المجتمعات المحلية لعقد التزامات واتخاذ إجراءات تعاونية من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والوئام بين الأديان. وتخطط سنغافورة لتنظيم الدورة الثانية من المؤتمر الدولي للمجتمعات المتماسكة في الفترة 2022-2023.

75- وقد أتت هذه المبادرات ثمارها. ففي استطلاع للرأي أجراه عام 2019 معهد الدراسات السياسية ومنظمة "شعب واحد"، أعرب 70 في المائة من السنغافوريين عن شعورهم بأن الأشخاص ذوي الخلفيات

الدينية المختلفة يمكن أن يتّفقوا عندما يعيشون مع بعضهم البعض. وأظهر الاستطلاع نفسه أن 97 في المائة من المجيبين يشعرون بأن هناك مستويات "متوسطة" إلى "مرتفعة جدا" من الوئام العرقي والديني في سنغافورة؛ كما وجد أن الثقة بين الأعراق والأديان في أوقات الأزمات تحسنت بين عامي 2013 و2018.

جيم- مكافحة الإرهاب (التوصيتان 140 و236)

76- أيدت سنغافورة التوصيتين 140 و236. وفي عام 2016، أنشأت سنغافورة حركة "إس جي سيكيور" (SGSecure) التي ترمي إلى توعية المجتمع وتدريبه وتعبئته لتفادي وقوع هجوم إرهابي ومعرفة كيفية التعامل معه. ويشجَّع الجميع على استمرار اليقظة أمام التهديد الدائم الذي يمثّله الإرهاب، وعلى البقاء متحدين خلال أوقات السلم والأزمات، وعلى البقاء أقوياء بعد وقوع هجوم.

77- وتواصلنا مع الناس في الأحياء والمدارس وأماكن العمل والمنظمات الدينية والمجتمعية لزيادة الوعي، وزوّدنا الأفراد والمنظمات بالإمكانات اللازمة، مثل الإسعافات الأولية المرتجلة، ودورات الإسعافات النفسية الأولية، والتدرّب المنتظم على الإغلاق الشامل. وتشجَّع الشركات على وضع خطط لإدارة المخاطر. وفي كانون الثاني/يناير 2020، استُهلّ برنامج التأهب للأزمات الموجّه إلى المنظمات الدينية من أجل مساعدتها على تنفيذ الخطة الأمنية وخطة الاستجابة للأزمات.

78- ومنذ ذلك الحين، عكف الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالرعاية اللاحقة، الذي أنشئ أصلاً لتوفير مجموعة من خدمات الرعاية إلى أسر المحتجزين بتهم تتصل بالإرهاب، على تنظيم منتديات وندوات منتظمة مناهضة للأفكار الأيديولوجية تتوجَّه إلى الطلاب. وفي عام 2019، نظم الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالرعاية اللاحقة منتدى للشباب تحت شعار *"#اتحاد الشباب: الحماية من التطرف في العصر الرقمي"* حضره 200 طالب.

79- وتنتج مجموعة إعادة التأهيل الديني، التي تضم علماء ومعلمين مسلمين، تسجيلات فيديو على الإنترنت لشرح سبب تعارض أيديولوجية داعش مع التعاليم الإسلامية. ويحتوي تطبيق الهاتف المحمول الخاص بهذه المجموعة على وظيفة دردشة ثنائية يمكن للمستخدمين التواصل عبرها مع مستشارين تابعين لمجموعة إعادة التأهيل الديني بغية مناقشة قضايا دينية وتلقي وجهات نظر هذه المجموعة بشأن الأحداث الجارية وأحدث الرسائل. كما تقوم مجموعة إعادة التأهيل الديني بتيسير المحادثات القصيرة قبل خطب الجمعة، وتقود برنامج توعية الشباب الذي يرمي إلى إشراك الشباب المسلمين وتوجيههم لتطبيق الأفكار والممارسات الإسلامية في سياق مجتمع متعدد الأعراق والأديان.

80- وخلال الجائحة، عملت مجموعة إعادة التأهيل الديني مع الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالرعاية اللاحقة ومتخرجي برنامج توعية الشباب لإنتاج رسائل عبر الإنترنت في شكل تسجيلات فيديو قصيرة واقتباسات تحفيزية بشتى اللغات ورسوم بيانية موجّهة جميعها إلى المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت مجموعة إعادة التأهيل الديني محاضرات على الإنترنت ونشرات "مباشرة" وجلسات مشاركة موجهة إلى المسلمين والعمّال الأجانب والمجتمع برمته، هدفها زيادة الوعي بشأن التهديدات التي يطرحها التطرف عبر الإنترنت والمعلومات المضللة.

81- وأوجد مجلس أوغاما إسلام سنغافورة، وهو المجلس الديني الإسلامي في سنغافورة، نظام اعتماد إلزامي للمعلمين والعلماء الدينيين الإسلاميين، مما يتيح للمجتمع الإسلامي التأكد مما إذا كان التوجيه الديني المقدّم يوفّره معلمون وعلماء دينيون إسلاميون مؤهلون.

82- وفي تموز/يوليه 2017، أنشأ المجلس شبكة شباب أشتيزة، وهي مجموعة من المعلمين الدينيين في سنغافورة من جيل الألفية الثانية، الذين يركزون على إشراك الشباب المسلمين في تعزيز الروايات

الإيجابية ومكافحة التطرف. ويجري تدريب أعضاء شبكة شباب أشتيزة على التوعية الإعلامية الرقمية، وتقديم المشورة، والعمل على تعزيز قدرة الشباب على تحمّل الصدمات، ليكونوا بمثابة نقطة اتصال أولية يسهل الوصول إليها. ويتولى المكتب المعني بالمسار الوظيفي للطلاب ورفاههم، التابع للمجلس، دعم السنغافوريين الذين يدرسون في المؤسسات الإسلامية خارج البلد أو الذين يعتزمون الدراسة فيها. فيقدّم إليهم المكتب معلومات هامة بشأن الدورات التعليمية وبلدان الدراسة، ويدعمهم من المرحلة السابقة لرحيلهم إلى حين عودتهم إلى سنغافورة. كما يعمل المكتب مع الشركاء والوكالات المعنية لمساعدة طلابنا في الخارج على الحفاظ على علاقاتهم وروابطهم بسنغافورة، لا سيما من خلال التفاعل مع الجالية السنغافورية والزعماء الدينيين. كما استحدث المجلس شهادة الدراسات العليا في "الإسلام في المجتمعات المعاصرة" من أجل مساعدة الخريجين الدينيين العائدين على وضع ما تعلموه في الخارج في السياق المتعدد الأديان لسنغافورة، ومن أجل تزويد الخريجين العائدين بالمعرفة والمهارات اللازمة وإطلاعهم على الحساسيات السائدة كي يتمكّنوا من العمل كمعلمين دينيين مسلمين في سنغافورة.

دال- العدالة الجنائية وسيادة القانون (التوصية 191)

83- أيدت سنغافورة التوصية 191. واحتلّت سنغافورة دائما بين عامي 2014 و2020 المرتبة الأولى في التقرير المتعلق بالقانون والنظام على الصعيد العالمي، الذي يصدره معهد غالوب. وفي التقارير السنوية المتعلقة بمؤشر سيادة القانون، التي تصدر في إطار مشروع العدالة العالمية، احتلت سنغافورة أيضاً بين عامي 2017 و2020 المرتبة الأولى فيما يخص النظام والأمن، مع الحفاظ على مكانتها كواحدة من أفضل عشر سلطات قضائية في مجال العدالة الجنائية.

هاء- حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية التعبير (التوصيات 89 و91 و201 و202)

84- أيدت سنغافورة التوصيات 89 و91 و201 و202 لأن حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتعبير ضرورية لتيسير المشاركة المدنية والعملية الديمقراطية وزيادة التماسك الاجتماعي والقدرة على التكيف.

85- حرية الكلام والتعبير. هي حق محمي بموجب الدستور في سنغافورة. وتقر سنغافورة، على غرار ما ينصّ عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بحدود حرية التعبير، بما يتفق مع المعايير الدولية.

86- وفي الآونة الأخيرة، تتعرض المجتمعات الديمقراطية للتهديد نتيجة "الوباء المعلوماتي" الشامل الذي ينطوي على معلومات خاطئة وزائفة، ولا سيما في الفضاء الإلكتروني. وهذا يزعزع البنى الأساسية المشتركة بين المجتمعات التي تكون ضرورية لنشر الحقائق، ويقوّض الخطاب الديمقراطي، ويحدّ من الممارسة الحقيقية للحق في حرية التعبير. وسنغافورة معرضّة بوجه خاص لهذه المخاطر لأن لديها واحداً من أعلى معدلات انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم. فقد احتلّت سنغافورة في عام 2020 المرتبة الثالثة في مؤشر الاستعداد الشبكي، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يُظهر مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه، إذ إن 98 في المائة من الأسر السنغافورية تستطيع الانتفاع بالنطاق العريض، وتسعة من كل عشرة مقيمين في سنغافورة يستطيعون الحصول على هاتف ذكي. ويستهلك العديد من السنغافوريين الأخبار من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ويمكنهم الاطلاع على المعلومات والآراء القادمة من جميع أنحاء العالم. كما انتقل الخطاب العام في سنغافورة أكثر فأكثر إلى الفضاء الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.

87- إن سنغافورة ملتزمة بتعزيز الخطاب المنفتح والمستنير الذي يرتكز على الحقائق، مع الحفاظ على مستويات عالية من الكياسة في الخطاب العام، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الحساسة مثل العرق والدين. ونحن نفعل ذلك للحفاظ على الاحترام المتبادل والتسامح واللياقة بين مختلف الفئات في سنغافورة، ومنع التطرف والعنصرية وكراهية الأجانب.

88- وفي عام 2018، أنشأ برلمان سنغافورة اللجنة الخاصة للكشف عن الأكاذيب المتعمدة على الإنترنت، ذات التمثيل المستقل، ومهمتها دراسة انتشار المعلومات الخاطئة والزائفة والخروج بحلول. وتلقت اللجنة 170 رداً خطياً من شريحة واسعة من الجمهور، وأجرت جلسات استماع علنية على مدى ثمانية أيام. ونفذت الحكومة توصيات اللجنة الخاصة بشأن التدابير التشريعية وغير التشريعية الواجب اتخاذها، بما فيها وضع قانون الحماية من الأكاذيب والتلاعب على الإنترنت في عام 2019. وينطبق هذا القانون على البيانات المضللة للحقائق، التي تؤثر على المصلحة العامة، ويسمح للتصويبات بأن تُقرَن بالأكاذيب لضمان عدم تعميمها دون رادع. ويستطيع الناس أن يروا كلا التصويبات والأكاذيب وأن يقرروا بأنفسهم. وهذا يضيف المزيد من الحقائق إلى غرف الصدى الإعلامي على الإنترنت حيث كان يمكن ألا تظهر لولا ذلك، ويساعد في الحفاظ على الطابع المعتدل للخطاب العام ومنع الاستقطاب.

89- ويسمح هذا القانون للحكومة بالتصرف بسرعة في المقام الأولى، مع منحها الحق في الاستئناف أمام المحاكم، التي تعدّ الحكم الأخير في مسألة المعلومات الكاذبة. وخلال الجائحة، أخذت التصويبات، التي كانت الأداة الرئيسية المستخدمة حتى الآن، تصدر في غضون ساعات للتصدي للأكاذيب المحيطة بكوفيد-19. كما يقضي القانون بوضع مدونات للممارسات تكون ملزمة في المنصات الإلكترونية، لضمان وجود أنظمة وإجراءات كافية لمنع إساءة استخدام المنصات ومكافحتها.

90- كما عدلت سنغافورة قانون الحماية من المضايقات في عام 2019 لتعزيز سبل الانتصاف القانونية المتاحة للأفراد والكيانات الذين يتعرضون لمبادلات تنطوي على مضايقات، بما في ذلك أكاذيب، ولإتاحة الاحتكام السريع إلى القضاء. كما جُرمت عملية نشر معلومات شخصية تمكّن من كشف هويّة الشخص المعني لمضايقته.

91- حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. يحظى السنغافوريون بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وهو حق يحميه الدستور. وعلى غرار حرية التعبير، فإن هذا الحق محدود بما يتفق مع المعايير الدولية، لضمان الاحترام المتبادل بين أفراد شعبنا والأولويات المجتمعية الأوسع بما في ذلك الحاجة إلى الحفاظ على النظام العام وصون الوئام الاجتماعي في هذه الدولة المدينة المكتظة بالسكان.

92- ورُكن المتحدثين هو فضاء عام راسخ مخصص للسنغافوريين كي يعبّروا عن آرائهم دون الحاجة إلى تصريح من الشرطة، إذا استُوفيت شروط معينة. فعُقدت تجمّعات ومسيرات سلمية في ركن المتحدثين منذ إنشائه قبل عقدين من الزمن.

حماية مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

93- نعارض بشدة التمييز والمضايقة ولدينا قوانين لحماية جميع مواطنينا من هذا السلوك. ويحظى جميع المواطنين السنغافوريين، بصرف النظر عن ميولهم الجنسية، بحرية مزاولة أنشطتهم في مجالهم الخاص. وتتخذ سنغافورة أيضاً خطوات لحماية أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من التمييز. وعلى سبيل المثال، تحرص الحكومة على عدم تعرّض الأشخاص الذين يبحثون عن عمل في الخدمة المدنية للتمييز على أساس ميولهم الجنسية.

كما ينص قانون الحماية من المضايقات على تيسير حصول ضحايا المضايقات على أوامر الحماية. والجدير بالذكر أن التعديلات المدخلة على قانون الحفاظ على الوئام الديني في عام 2019 تجرّم الحث عمداً على ارتكاب أعمال عنف ضد الأشخاص والجماعات على أساس الدين أو المعتقدات الدينية. وهذه الحماية تُمنَح للجماعات الدينية وغير الدينية، بما في ذلك مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

سابعاً- مجتمع قادر على التكيف

94- في عام 2019، احتفلنا بالذكرى المئوية الثانية لتأسيس سنغافورة – وهي الذكرى السنوية التي تحتفي باليوم الذي شهد تأسيس سنغافورة الحديثة، المنفتحة على الخارج، والمتعددة الثقافات. وبعد مرور عام، واجهنا أكبر تحدٍ يمكن أن يواجهه جيل واحد، ألا وهو ظهور الجائحة وحدوث أسوأ ركود نشهده منذ الاستقلال.

95- ولمجابهة هذه الجائحة، علمنا على ضمّ صفوفنا كأمة واحدة. وكان همّنا الرئيسي هو حماية الأرواح. وتطلب ذلك جهوداً وطنية للتصدي للجائحة من حيث زيادة عدد الاختبارات، واقتفاء أثر مخالطي المصابين على نطاق واسع، وبناء القدرات لضمان تمتع نظام الرعاية الصحية بالقدرة على علاج كل شخص في سنغافورة شُخصت إصابته بكوفيد-19.

96- وردت سنغافورة في 26 حزيران/يونيه 2020 على استبيان مشترك أعدّه المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (بتنسيق من مفوضية حقوق الإنسان) (متاح عبر الموقع الإلكتروني (https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/SP/COVID/States/Singapore.docx) ويحدد بالتفصيل الجهود الوطنية التي بذلناها للتصدي للجائحة (في المرفق). وقدمنا أيضاً المزيد من المعلومات عن التدابير التي اتّخذناها لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الجائحة، وذلك ردّاً على بيان مشترك أرسلته مجموعة مختارة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ونُبرز فيما يلي الخطوط العريضة لجهود التصدي التي بذلتها سنغافورة. واتخذت سنغافورة أيضاً خطوات لا علاقة لها بالجائحة ترمي إلى تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وترتبط بالقضية الوجودية المطروحة منذ وقت أطول وهي قضية تغير المناخ.

ألف- حماية السكان ذوي الدخل المنخفض والضعفاء خلال الجائحة

97- لقد أنشأنا شبكات أمان اجتماعي لتقديم المساعدة حيثما يكون الدعم الأسري والمجتمعي غير كاف، لا سيما بالنسبة إلى السنغافوريين ذوي الدخل المنخفض والضعفاء، بما في ذلك:

(أ) حماية الأمن الوظيفي. من أجل تفادي انهيار الشركات والحفاظ على فرص العمل خلال فترة عدم اليقين هذه الناجمة عن اندلاع الجائحة، قمنا بتطبيق خطط لتوفير التدفق النقدي وتخفيف التكاليف. وشمل ذلك خطة دعم الوظائف، التي منحت أرباب العمل تمويلاً مُشتركاً يصل إلى 75 في المائة من إجمالي الأجور الشهرية المدفوعة للموظفين المحليين لمدة 17 شهراً عندما يصل مجموعها للمرة الأولى إلى مبلغ 600 4 دولار سنغافوري (500 3 دولار أمريكي). وقد تعزَّز هذا الدعم خلال فترة القيود المفروضة على التنقل (المشار إليها في سنغافورة باسم "فترة كسر سلسلة انتقال العدوى") للحد من انتشار فيروس كوفيد-19.

(ب) برامج المساعدة. نفذنا مختلف برامج المساعدة المالية التي ترمي إلى دعم الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط إذا فقد أحدهم فيها عمله، أو فُرضت عليه إجازة بدون مقابل، أو انخفض راتبه انخفاضاً كبيراً، وذلك عن طريق صندوق الإغاثة المؤقتة، ومنحة الدعم المقدمة

للتصدي لعدوى كوفيد-19، وخطة دعم أجور العاملين لحسابهم الخاص، ومنحة التعافي من آثار كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، وضعنا خططا مصممة خصيصاً للموظفين والأفراد العاملين لحسابهم الخاص في القطاعات التي تأثرت بشدة أو التي تتسم بخصائص معينة، مثل الفنون والقطاع الإبداعي، والخدمات المتصلة بالسياحة، وغيرها. واقترنت هذه الخطط بتحويلات واسعة النطاق سيتلقاها كل سنغافوري، من قبيل مخصصات التضامن، وأرصدة الخدمات التضامنية، وحزمة الرعاية والدعم.

(ج) ضحايا العنف الأسري. خلال فترة كسر سلسلة انتقال العدوى، ظلت الخدمات الاجتماعية متوافرة وبقي الاحتكام إلى القضاء ممكناً، من خلال المراكز المتخصصة في العنف الأسري ومراكز الخدمات الأسرية؛ وعبر تطبيقات تحتوي على وصلات فيديو لأوامر الحماية الصادرة عن المحاكم. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الشرطة على نحو استباقي بتقدير الأشخاص المعرضين للخطر وبالاتصال بهم وإحالتهم إلى وكالات الخدمات الاجتماعية.

(د) المسنون. اتُّخذت تدابير لحماية رفاه المسنين سواء في منازلهم أو في دور الرعاية الخاصة بالمسنين، نظراً إلى إمكانية تعرضهم لمضاعفات صحية خطيرة في حال إصابتهم بكوفيد-19. ودأبنا على إجراء اختبارات للكشف عن الإصابة بكوفيد-19 لتحسين الحماية المكفولة للمسنين الضعفاء والواهنين، وخاصة أولئك الذين يعيشون في دور الرعاية، للكشف عن العدوى في وقت مبكر ومعالجة المريض والحد من انتقال العدوى.

98- العمال المهاجرون. يشكّل العمال المهاجرون، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المهاجع، غالبية حالات الإصابة بكوفيد-19 في سنغافورة حتى الآن. وأولويتنا هي رعاية العمال المهاجرين وضمان بقائهم في أمان. ويستفيد العمال المهاجرون من نفس الرعاية الطبية التي يتلقاها أي سنغافوري يصاب بفيروس كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، عولج السيد راجو، المعروف أيضاً باسم "الحالة 42"، حتى شفي تماما بعد أن أمضى ما يقرب من خمسة أشهر في المستشفى، منها شهران في وحدة العناية المركزة. وتحملت الحكومة كامل تكاليف العلاج. كما زُوّد العمال المهاجرون الذين يعيشون في المهاجع باختبارات مجانية للكشف عن الإصابة بكوفيد-19 وسيكون جميع العمال المهاجرين مؤهلين للحصول على اللقاحات المجانية المضادة لكوفيد-19.

99- وحُشدت بصورة عاجلة فرقة عمل مشتركة بين الوكالات للحد من انتشار فيروس كوفيد-19 في المهاجع ولدعم مشغلي المهاجع وأصحابها على العناية بالعمال المهاجرين الذين يعيشون في المهاجع. ونُقل أكثر من 000 10 عامل إلى مرافق سكنية مؤقتة للحد من الاكتظاظ الذي تعاني منه المهاجع. وأنشئت مرافق طبية في المهاجع وعلى مستوى المناطق لضمان تلقي المرضى الذين يعانون من اعتلال أو تظهر عليهم أعراض التهاب الجهاز التنفسي الحاد العلاج الطبي بصورة عاجلة. وزُوّد العمال المقيمون في المهاجع بالأطعمة، والأقنعة القابلة لإعادة الاستخدام، وأتيحت لهم حدائق للرعاية واتصال لاسلكي بالإنترنت (واي فاي) وبطاقات تحديد هوية المستخدم التي تُستخدم للهواتف، حتى يتمكنوا من البقاء على اتصال بالعائلة والأصدقاء. واستُحدث أيضاً "خط للرعاية" يجوز استخدامه على مدار الساعة وتديره مجموعة من العمال الأجانب المتطوعين، وهدفه الحفاظ على الصحة العقلية للعمال أثناء الجائحة. وأنشئت فرقة عمل مشتركة بين القطاعين العام والخاص باسم "مشروع داون" مهمتها استحداث منظومة دعم شاملة للاعتناء بالصحة العقلية للعمال المهاجرين كي يمضوا قُدماً.

100- ومن الناحية المالية، قدمت الحكومة إعفاءات من الرسوم وتخفيضات لمساعدة أرباب العمل على مواصلة الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه العمال الأجانب، مع أنه لا يُسمح لهم بالعمل أثناء وجودهم تحت أوامر العزل أو الحجر الصحي. ويتعين على أرباب العمل دفع مرتبات العمال الأجانب المقيمين في المهاجع إلكترونياً، ويشجَّعون على مساعدة عمّالهم الأجانب في تحويل أموالهم إلى بلدانهم. ويتعين على

أرباب العمل في قطاع البناء تقديم بيانات شـــهرية عن حالة دفع مرتبات موظفيهم الأجانب. وقد دفع غالبيتهم الرواتب دون تأخير، وســاعد التحالف الثلاثي لإدارة المنازعات حوالى 000 9 عامل أجنبي على استرداد مرتباتهم المتأخرة بين أيار/مايو وآب/أغسطس 2020.

101- ومن أجل فســح المجال أمام العمال الأجانب لاســتئناف العمل بأمان، أخضــعنا جميع العمال الأجانب المقيمين في المهاجع البالغ عددهم 000 300 عامل لاختبار منهجي. وبحلول آب/أغسطس 2020، أُعلن خلوّ جميع المهاجع من فيروس كوفيد-19. ولمواصلة الجهود الرامية إلى الحد من انتقال العدوى في المهاجع، اتخذت وزارة القوى العاملة تدابير للعيش الآمن من أجل الحد من الاختلاط وتحســين مســتوى النظافة. ويُطلب من العمال الأجانب في المهاجع، والعاملين في قطاعات البناء والنقل البحري وصـــناعة المنتجات النفطية، والأفراد الذين يدخلون مواقع العمل، أن يخضـــعوا بانتظام لاختبار روتيني محدّد كي يتســـنى الكشـــف المبكر عن الإصـــابات الجديدة. ووضـــعت أيضـــاً وزارة القوى العاملة التطبيق FWMOMCare الذي يتيح للعمال الأجانب تسجيل وضعهم الصحي يوميا ويمكّنهم من الحصول على مساعدة طبية فورية عن طريق التطبيب عن بعد إذا كانوا يشعرون باعتلال.

102- وستُنشأ مهاجع جديدة وفقاً لمعايير أعلى لتعزيز قدرة قطاع الصحة العامة على الصمود وتحسين الظروف المعيشية للعمال الأجانب. وسيتعيّن على المهاجع القائمة الانتقال تدريجياً إلى معايير أعلى.

103- وقد حظيت التدابير التي اتخذتها سنغافورة لمعالجة أثر كوفيد-19 على العمال المهاجرين، مثل حصــولهم على لقاحات "كوفيد-19" وعلى المســتوى نفســه من الرعاية الطبية المقدمة إلى الســنغافوريين، وإنشــاء فرقة العمل المشــتركة بين الوكالات لضــمان رفاه المهاجرين المقيمين في المهاجع، بإقرار وتقدير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنســـان للمهاجرين، فيليب غونزاليس مورالس، في رســـالته المؤرخة 11 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى الحكومة.

باء- التدابير الاقتصادية

104- إعفاء مؤقت من الالتزامات القانونية والإفلاس والإعســـار. بما أن الأثر الاقتصـــادي للجائحة قوّض قدرة الأفراد والشـــركات على الوفاء بالتزاماتهم المالية، وضـــعنا قانون التدابير المؤقتة الرامية إلى مكافحة كوفيد-19 بفضل الحد من العواقب الاقتصادية السلبية المترتبة عن الجائحة. وعلى سبيل المثال، ينص القانون على الإعفاء المؤقت من استهلال واتّخاذ بعض فئات الإجراءات القانونية ضد طرف متعثّر، فيما يتعلق بأنواع معينة من العقود. كما رُفعت عتبتا الإفلاس والإعســـار مؤقتاً لحماية الأفراد والشـــركات المتعثرين مالياً. كما نصّ القانون على إنشاء فريق من الخبراء القضـائيين الذين لهم صـلاحية منح الإغاثة للأطراف التي تأثرت عقودها بالجائحة، على نحو عادل ومنصـــف ودون تدخّل محامين. وقاد ذلك إلى تحديد إجراء سريع وبسيط وميسور التكلفة لتمكين جميع الأطراف المتضررة التي تستوفي معايير الإغاثة من الحصول عليها بفعالية. كما بدأ العمل ببرنامج مبسط للإعسار بغية مساعدة الشركات البالغة الصغر والصـــغيرة التي تعاني من ضـــائقة مالية على إعادة هيكلة ديونها من أجل إنعاش أعمالها التجارية، أو إنهائها إذا لم تعد قابلة للاستمرار.

105- الإعفاء من تكاليف الإيجار. فرضـــنا إعفاءات إلزامية من تكاليف الإيجار لصـــالح الشـــركات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الربحية بسبب عدم قدرتها على العمل بشكل طبيعي خلال فترة كسر سلسلة انتقال العدوى. كما سمح لها بتأجيل دفع متأخرات الإيجار وفقاً لجدول تسديد مقرر قانوناً.

106- الإعفاء الضـــريبي. أرجئ تلقائياً موعد دفع ضـــريبة الدخل المفروضـــة على الأفراد العاملين لحسابهم الخاص لمدة ثلاثة أشهر.

107- المجلس الوطني المعني بفرص العمل. أنشئ هذا المجلس لتحديد وإيجاد فرص العمل والدورات التدريبية الرامية إلى اكتساب المهارات لصالح السكان المحليين وسط الوضع الذي فرضه فيروس كوفيد-19. ويشمل ذلك مساراً مهنياً مخصصاً لدعم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

جيم- الدعم الاجتماعي

108- التعليم. فرضت سنغافورة في نيسان/أبريل 2020 التعلم المنزلي الكامل على جميع المدارس في إطار الجهود الوطنية الأوسع للحد من انتقال الفيروس. واستُثني من ذلك أطفال العمال الأساسيين أو الأطفال الذين يعيشون في بيئة منزلية غير مواتية للتعلم المنزلي. ولضمان حصول جميع التلاميذ على التعليم بصورة متواصلة في ظل برنامج التعلم المنزلي، أعارت المدارس أجهزة حاسوبية ومفاتيح إنترنت للتلاميذ الذين طلبوها.

109- وللعناية بالتلاميذ ذوي الإعاقة على وجه التحديد، عدّل المعلمون دروسهم لإشراك هؤلاء التلاميذ وتلبية احتياجاتهم؛ ويتلقى مقدمو الرعاية سجلات منتظمة من موظفي المدارس لضمان رفاه التلاميذ. وقد جرى ذلك بالتزامن مع توفير الخدمات الصحية المساندة لتلبية الاحتياجات السريرية لهؤلاء التلاميذ. ومنذ حزيران/يونيه 2020، عاد جميع التلاميذ الملتحقين بالمدارس التي تستجيب للاحتياجات التعليمية الخاصة إلى المدرسة بدوام كامل.

110- المساعدة فيما يخص الصحة العقلية. استمرّت مؤسسات الرعاية الصحية ووكالات الخدمات الاجتماعية في سنغافورة في توفير الدعم والخدمات الأساسية في مجال الصحة العقلية مع اتخاذ تدابير وقائية مثل تقديم الخدمات عن بعد حيثما أمكن ذلك عملياً. وفتحنا خطاً ساخناً وطنياً للرعاية هدفه توفير الدعم في مجال الصحة العقلية للأفراد الذين يعانون أثناء الجائحة، مع إتاحة مرافق لمزيد من المتابعة.

111- دعم الأشخاص الذين يعيشون في الشارع. منذ فترة كسر سلسلة انتقال العدوى، تلقى نحو 800 شخص ينامون في الشارع الدعم من الحكومة والشركاء المجتمعيين. ويشمل ذلك تقديم المساعدة العاجلة (بما في ذلك توفير الدعم المالي والخدمات الاجتماعية والمأوى) لتلبية احتياجاتهم. وجرى تعجيل طلبات الحصول على المساكن العامة المؤجرة. ويتواصل الشركاء التابعون لشبكة الشركاء العاملين على إشراك وتمكين الأشخاص الذين يعيشون في الشارع مع الأشخاص الذين يعيشون في الشارع لتقديم المأوى والمساعدة. ولتلبية الطلب المتزايد على أماكن الإيواء، عملنا مع الشركاء التابعين لهذه الشبكة من أجل زيادة أماكن الإيواء.

دال- إمكانية اللجوء إلى القضاء

112- خلال هذه الجائحة، قُدّمت المساعدة القانونية لمن هم بحاجة إليها بفضل جهات قائمة مثل مكتب المساعدة القانونية، ومكتب الخدمات المجانية التابع لجمعية المحامين، ومراكز المشورة القانونية المجتمعية. وقُدّمت خدمات عن بعد بفضل التواصل عن طريق الفيديو أو البريد الإلكتروني أو الهاتف، حيثما أمكن ذلك.

113- كما اتخذت السلطة القضائية خطوات لتوفير الخدمات القضائية ومواصلة سير جلسات الاستماع. وكان من أثر قانون التدابير المؤقتة الرامية إلى مكافحة كوفيد-19 أن يسَّر بصورة مؤقتة استخدام تكنولوجيا الاتصالات عن بعد على نطاق أوسع أثناء إجراءات المحاكم. فمكن ذلك القضاة من النظر في القضايا عن بعد، وسمح بأخذ الأدلة عن بعد. وفُرضت شروط لضمان سلامة الإجراءات ونزاهتها، بما في ذلك الإعفاء من وجوب صدور أمر من المحكمة لإتاحة سير الإجراءات عن بعد إذا كان ذلك سيمس بنزاهة الإجراءات. وظلت المحاكم تنظر في المسائل الأساسية والعاجلة خلال فترة كسر سلسلة انتقال العدوى ثم استؤنفت بعد ذلك جلسات الاستماع في معظم القضايا (إما عن بعد أو بحضور المعنيين).

هاء- الاطلاع على المعلومات

114- في هذا العصر الذي تنتشر فيه الأخبار الزائفة، تقوم مساعي سنغافورة للتصدي لكوفيد-19 على الشفافية التامة. فالمعلومات المتعلقة بالجائحة متاحة بواسطة قنوات متعددة موثوق بها، ومن بينها قنوات التلفزيون والإذاعة المجانية، والصحف، والمواقع الحكومية، ووسائل الإعلام الاجتماعي، ولوحات العرض الرقمية في العقارات السكنية العامة، ومنصات المراسلة مثل واتس آب وتيليجرام. وعلى وجه الخصوص، تصدر تحديثات يومية بلغاتنا الوطنية الأربع على حساب واتساب الحكومي بشأن المعلومات المتعلقة بالفيروس، والحالات الجديدة، وأحدث التدابير الحكومية، والإجراءات التي ينبغي للأفراد اتخاذها. أمَّا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة فقد أتيحت لمجتمع الصمّ وضعاف السمع إمكانية فهم محتوى المعلومات المعروضة على قنوات التلفزيون المجانية بفضل اللجوء إلى الترجمة الفورية بلغة الإشارة للأخبار الرئيسية التي تعرض على التلفزيون العام بالبث المباشر، إضافة إلى الممارسة الجارية المتمثلة في توفير ترجمة في أسفل الشاشة لبرامج مختارة غير مباشرة.

واو- أهداف التنمية المستدامة (التوصية 110)

115- أيدت سنغافورة التوصية 110. وبغض النظر عن الجائحة، نحتاج باعتبارنا دولة صغيرة إلى العمل باستمرار على بناء قدرتنا على التكيف بفضل اتخاذ تدابير لتقوية مجتمعنا. ومن التدابير التي قمنا بها وضع وتنفيذ سياسات تساعد سنغافورة على الاقتراب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل.

116- ونفذت سنغافورة باستمرار سياسات للنهوض بأحوال الناس في إطار أهداف التنمية المستدامة. وتضمن تقرير سنغافورة للاستعراض الوطني الطوعي، الذي عرض على المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018، المجالات التي أحرزنا فيها تقدماً فيما يخص تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ومن بين الغايات الواجب تحقيقها البالغ عددها 127 غاية، بلغت سنغافورة 59 غاية وهناك 68 غاية قيد الإنجاز. وقد ورد ذكر العديد من السياسات المنفذة في الفروع السابقة من هذا التقرير، ولا سيما تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 1 و3 و4 و5 و10 و16.

زاي- تغير المناخ (التوصية 235)

117- أيدنا التوصية 235 المتعلقة بالتوعية بتغير المناخ. وحددت سنغافورة عام 2018 عام الإجراءات المتعلقة بالمناخ بغية تحفيز العمل على مستوى البلد للتصدي لآثار تغير المناخ. فقد تعهد أكثر من 000 342 سنغافوري، فضلاً عن شركات تجارية ومدارس ومنظمات من المجتمع المدني باتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ والحد من بصمة الكربون. وقامت منظمات أسّسها أشخاص ومنظمات من القطاعين الخاص والعام بإطلاق وتنظيم 800 حدث في إطار الإجراءات المتعلقة بالمناخ.

118- وفي عام 2019، وصف رئيس وزراء سنغافورة لي هسين لونغ تغير المناخ بأنه أحد "أخطر التحديات التي تواجهه البشرية" في الخطاب الذي ألقاه أمام حشد تجمّع بمناسبة اليوم الوطني، وعرض الخطط الشاملة التي وضعتها الحكومة للتصدي لهذا التحدي. وللحفاظ على الزخم الداعم للإجراءات المتعلقة بالمناخ، أطلقت الحكومة أسبوعاً للإجراءات المتعلقة بالمناخ يجرى سنويا وتنظّم خلاله الشركات التجارية والمدارس ومنظمات المجتمع المدني والشباب سلسلة من الأنشطة لزيادة الوعي بالتحديات الطويلة الأجل التي يفرضها تغير المناخ.

119- وفي عام 2020، أُطلقت حملة استمرت عاماً تدعو السنغافوريين إلى #تغيير قواعد اللعبة المناخية وتقترح إجراءات يومية بسيطة يمكن أن يتخذها الجميع. كما شارك السنغافوريون الحكومة في وضع حلول لتحسين إعادة التدوير، والحد من استخدام المواد الواجب رميها، وزيادة الطلب على المنتجات المحلية.

120- وفي 31 آذار/مارس 2020، قدمت سنغافورة، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وثيقتها المتعلقة بالاستراتيجية الإنمائية لخفض الانبعاثات في الأجل الطويل المعنونة "بناء مستقبل سنغافورة المتسم بانخفاض انبعاثات الكربون وبزيادة التكيف مع آثار تغير المناخ". وتحدد الوثيقة، التي أعدتها الحكومة بالتشاور مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الصناعي والمجتمع المدني، أولويات سنغافورة الإنمائية الطويلة الأجل والسياسات الرامية إلى اتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ، وتهدف إلى تيسير إجراءاتها الطويلة الأجل الرامية إلى معالجة آثار تغير المناخ وتمكين الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون يدار إدارة جيدة.

حاء- معاهدات حقوق الإنسان (التوصيات 1 و2 و10 و22 و56 و125)

121- أيدت سنغافورة التوصيات 1 و2 و10 و22 و56 و125. ويعدّ تعزيز حقوق الإنسان عملية متواصلة. ونعتقد أن الحقوق فضلاً عن النهج الذي يتبعه المجتمع تجاهها يتطوران مع مرور الوقت بفعل تغيرها. وقد نفذنا التوصيات التي قبلناها في أول استعراضين دوريين شاملين. كما ننظر دورياً في إمكانية التوقيع على معاهدات إضافية لحقوق الإنسان، ونُعد حالياً طرفاً في أربع من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان.

ثامناً- خاتمة

122- على الرغم من التحديات الحالية والهيكلية، لا تزال سنغافورة ملتزمة باستيعاب الجميع، وصون التماسك الاجتماعي، وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبالنظر إلى التقدم الذي أحرزناه على صعيد المعايير الدولية، سجلت سنغافورة المرتبات التالية:

(أ) المرتبة الثانية عشرة في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2020؛

(ب) المرتبة الأولى للأمن الغذائي والثانية في مؤشر المدن الآمنة، وكلاهما من وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست؛

(ج) المرتبة الأولى للنظام والأمن والثانية عشرة بشكل عام في مؤشر سيادة القانون لعام 2020 في إطار مشروع العدالة العالمية؛

(د) المرتبة الأولى من بين 140 بلداً لتقبل الأقليات العرقية في إطار استطلاع غالوب العالمي لعام 2016؛

(هـ) المرتبة الأولى في مؤشر نهاية الطفولة لعام 2020 الذي تصدره منظمة إنقاذ الطفولة؛

(و) المرتبة الثانية عشرة للمساواة بين الجنسين في مؤشر الأمم المتحدة لعدم المساواة بين الجنسين لعام 2019.

123- ولن نكتفي بما حققناه من إنجازات، وسيظل نهجنا إزاء حقوق الإنسان يتطور، مسترشدين بهدفنا الأساسي المتمثل في كفالة المساواة والوئام والفرص لشعبنا.

Notes

[1] In 1964, two separate series of race riots involving clashes between ethnic Chinese and Malays occurred in Singapore, leaving 36 people dead and 560 injured. Five years later, a spillover of racial unrest from Malaysia which was fuelled by rumour-mongering amongst the local Chinese and Malay communities, resulted in seven days of communal riots in Singapore. Those riots claimed four lives.